

رسالةُ
واضحُ التَّبيانِ
للأئمةِ البرهانِ

تأليفُ

شهيدُ المُحدِّثينَ جمالُ الدِّينِ السَّيِّدُ الميرزا محمَّدُ
ابنُ عبدِ النَّبِيِّ النِّشابوريِّ الخراسانيِّ
المُسْتَشْهَدُ سنة ١٢٣٢ هـ

تحقيقُ : أبو الحسنِ عليُّ بنُ جعفرِ بنِ مكِّيِّ آلِ جَسَّاسٍ

معلومات عن الرسالة

وهي رسالة قصيرة ذكرها ابنه السيّد عليّ في الوجيزة^(١)، وأوردَهَا المصنّف في أحد مجلّدات تسليّة القلوب الحزينة^(٢)؛ والنّسخة الخطيّة لهذا المجلّد هي النّسخة الوحيدة المعتمدة .

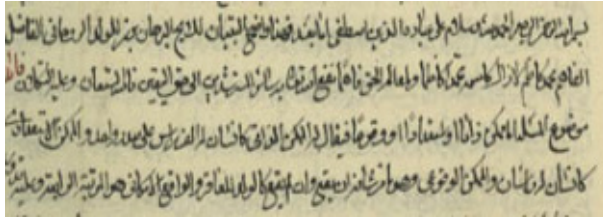
وموضوع الرسالة :

يدورُ موضوعها في المراتب الأربعة التي يدورُ رحي الأحكام الشرعيّة والفعليّة وهي : الممكن ذاتاً واستعداداً ووقوعاً ، والوقوعُ الإمكانيّ وهو الذي يدورُ التّكليف مداره ، ولا يضرُّ الاحتمالُ الإمكانيّ ، ثمّ تقسيمُ الأُمّة إلى مذاهب من حيث إصابة الواقع والجزم وعدمه والمذهب الحقُّ ، ودورُ العقل والعلم والأنبياء والحجج في توصول البيان إلى المُكلّف ، وعدمُ خلوّ الأرض من حجّة .

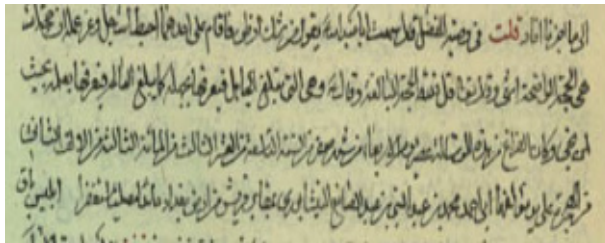
(١) الوجيزة : ص ٢٠ : رقم ٦١ .

(٢) تسليّة القلوب الحزينة . يبدو أنّه المجلّد الثّامن . : ص ٢٦١ - ٢٦٢ مخطوط في مكتبة مجلس الشّورى بإيران رقم ١٧٩٩٦ / ٩٧٤١ ، ٧١٦٧ .

مورّ من المخطوط



بداية الرسالة



آخر الرسالة

[تمهيد]



الحمدُ لله ، والصَّلَاةُ على عبادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى ؛ أَمَّا بَعْدُ :
فهذا " وَاضِحُ التَّبَيَّنِ لِلأَحْصَاءِ البرهَانِ " بَرَزَ لِلوَلَدِ الرَّوْحَانِيِّ الفاضِلِ الفاهِمِ
مُحَمَّدِ كَاطِمٍ لَا زَالَ كَاسِمِهِ مُحَمَّدًا كَاطِمًا ؛ وَلِمعَالِمِ الْحَقِّ فَاهِمًا ؛ نَفَعَ اللهُ تَعَالَى بِهِ
سَائِرَ الْمُسْتَرَشِدِينَ إِلَى حَقِّ الْيَقِينِ ؛ فَاللهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التُّكْلَانِ .

[فِي الْمَرَاتِبِ الَّتِي تَتَعَلَّقُ بِالأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ]

فائدة :

مَوْضِعُ الْمَسْأَلَةِ إمَّا مُمْكِنٌ ذَاتًا أَوْ اسْتِعْدَادًا أَوْ وَقوعًا .

فَيَقَالُ لَهُ :

الْمُمْكِنُ الذَّاتِي كإِنْسَانٍ لَهُ أَلْفُ رَأْسٍ عَلَى صَدْرٍ وَاحِدٍ .

وَالْمُمْكِنُ الْاسْتِعْدَادِيُّ كإِنْسَانٍ لَهُ رَأْسَانِ .

وَالْمُمْكِنُ الْوَقُوعِيُّ ؛ وَهُوَ مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَقَعَ وَإِنْ لَمْ يَقَعْ كَالوَلَدِ لِلْعَاقِرِ .

وَالْوَاقِعُ الْإِمْكَانِيُّ هُوَ الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ ؛ وَعَلَيْهِ تَدَوُّرُ رُوحِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ .

وَأَمَّا الْأَحْكَامُ الْفِعْلِيَّةُ ؛ فَيَدَوُّرُ رَحَاهَا عَلَى الْمَرَاتِبِ الْأَرْبَعِ سِوَاءٍ .

[أثر الاحتمال الإمكانى وتعلّق التكليف بالواقع الإمكانى]

إذا تقرر - هنا - ؛ فاعلم أنّ الشرعي لا يفسد بالاحتمال الإمكانى ، كما أنّ العلم باعتبار الاستعداد أو الوقوع لا يفسد به أيضاً ، وكلّ أخصّ يلزم تحقّق الأعمّ دون العكس ، فتحقّق الإمكان الذاتى والإمكان الاستعدادى والإمكان الوقوعى - في ضمن الواقع الإمكانى - لا يستلزم تحقّق الإمكان الذاتى والاستعدادى والوقوعى مطلقاً ، والتكليف يدور مدار الواقع الإمكانى ؛ وعليه نصّت الآيات والأحاديث وآية الجهاد^(١) .

[توسيع المجتهدين الموضوع وتضييق دائرة الأحكام وما يترتب عليه]

ولمّا وسّعوا موضوع فقاهتهم ؛ وبنوه على مبنى الفلسفة - وقالوا : لولا الفرض لبطلت الفقه ، بقول الفلسفة : لولا الاعتبار لبطلت الحكمة - ، ونسوا قوله ﷺ : « إِنَّ دِينَ اللَّهِ لَيْسَ عَلَى فَرَضٍ »^(٢) - ﴿ ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ﴾^(٣) ؛ هذا مع إقائهم جلّ الأحاديث المعصومية باعتبار لا توافقها لأصول^(٤) مهذوها ، وشروط زعموها ؛ فوسّعوا الموضوع متكلّفين ، وضيقوا دائرة الأحكام والبيان متخرّجين ؛ فوقعوا فيما وقّع فيه المخالفون .

(١) هذا الأرجح ، وكُتبت في المخطوط : ((آية الاجتهاد)) ، وهي آية ٦٩ من سورة العنكبوت : ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ .

(٢) لم نقف عليه .

(٣) من باب الاقتباس الآية ١١٨ من سورة التوبة .

(٤) كذا في المخطوط ، وربما تكون : ((باعتبارها لا توافق أصولاً)) .

قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « لَأَنَّ الْخَوَارِجَ ضَيَّقُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ » ^(١) ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « وَإِنَّ لَشَيْعَتَنَا لَأَوْسَعُ مِمَّا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ » ^(٢) ، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَرَحِمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ ^(٣) ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْحَزْمُ حِفْظُ مَا كُفِّتَ ، وَتَرْكُ مَا كُفِّتُ » ^(٤) ، وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْعَجْزُ اسْتِغَالُكَ بِالْمَضْمُونِ لَكَ عَنِ الْمَفْرُوضِ عَلَيْكَ » ^(٥) .

[افتراق الأمة إلى مذاهب من حيث إصابه الواقع والحق منها]

ثُمَّ إِنَّ الْأُمَّةَ مَفْرَقَةٌ إِلَى أَرْبَعَةِ مَذَاهِبٍ : فَمِنْ مُوجِبٍ لِلْعَامَّةِ إصَابَةِ الْوَاقِعِ فَقَطْ لَا بَشَرٍ ، وَمِنْ مُوجِبٍ تَحْصِيلَ الْجَزْمِ فَقَطْ لَا بَشَرٍ ، وَمِنْ نَافٍ لِإِصَابَةِ الْوَاقِعِ وَالْجَزْمِ مَعًا ، وَمِنْ مُثَبِّتٍ لهُمَا ؛ وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ الْمَعْلُومُ بِالْبَرهَانِ الثَّابِتِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ وَأَحَادِيثِ أَمْنَاءِ الرَّحْمَنِ ؛ كَمَا هُوَ ضَرُورَةٌ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْبَيْتِ الطَّاهِرِينَ - سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ - .

[ما يترتب على إفاء إصابه الواقع والجزم]

فَلَوْ كَانَ الْإِصَابَةُ مُلْغَاءً ؛ لَمَا كَانَ الْإِيحَاءُ وَالْإِلْهَامُ فِي الشَّرْعِيَّاتِ وَإِفَاضَةُ الْعَقْلِ - لِإِدْرَاكِ الْحَقَائِقِ - فِي الْكُونِيَّاتِ لَازِمًا ، وَالشَّيْءُ مَا لَمْ [يُوجَدْ لَمْ]

(١) الكافي : ج ٢ : ص ٤٠٥ : باب المستضعف : ح ٦ عن إسماعيل الجعفي عن الباقر عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٢) البحار : ج ٧٢ : ص ٤١٢ : باب ٨٧ : ر ٦١ عن كتابِ التَّقِيَّةِ لِلْعِيَّاشِيِّ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ؛ وَفِيهِ : ((وَإِنَّ التَّقِيَّةَ)) .

(٣) سورة الأعراف : الآية ١٥٦ .

(٤) غررُ الحَكَمِ ودررُ الكَلِمِ : ص ١٢٧ : ح ٣٢٠٦ عن الإمامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٥) غررُ الحَكَمِ ودررُ الكَلِمِ : ص ١٩٣ : ح ٥١٣٦ عن الإمامِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

يجب الوجود ؛ وقد وجد فكان لازماً ، ولو كان العلم به ملغى ؛ لَمَا وَجَبَ العصمة في الأنبياء والأمناء - سلام الله عليهم - ؛ والصّدق في قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَكَ الْمُنْفِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ ^(١) ، ولَمَا صَحَّ قوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ^(٢) ؛ ولا رتفع الفارق بين أهل الحق وبين أهل الباطل .

قال منهم مَنْ أَصَابَ الْحَقَّ وَلَمْ يَطْمِئِنْ بِهِ قَلْبُهُ ؛ وَهُوَ مُتَحَيِّرٌ مُرْتَابٌ ؛ قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَهُ فِتْنَةٌ أُنْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ ﴾ ^(٣) ، ومنهم مَنْ جَوَزَ بَادِيًا عَلَى خِلَافِ الْوَاقِعِ غَيْرَ مُصِيبٍ وَلَا مُثَابٍ ، ومنهم مَنْ حَرَّمَ الْوَصْفَيْنِ مُذْبَذِبًا بَيْنَ بَيْنٍ ^(٤) .

[في منزلة العلم والعقل]

قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « الْعِلْمُ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ » ^(٥) ، وَقَالَ : « الْعَقْلُ مَطِيَّةُ الْعِلْمِ » ^(٦) ، وَقَالَ : « الْحِكْمَةُ نُورٌ جَوْهَرُهُ الْعَقْلُ » ^(٧) ، وَقَالَ : « الْعِلْمُ مُصْبَاحُ

(١) سورة " المنافقون " : الآية ١ .

(٢) سورة الزُّحْرِفِ : الآية ٨٦ .

(٣) سورة الْحَجِّ : الآية ١١ .

(٤) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿ مُذْبَذِبَيْنَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ ﴾ .

(٥) غرر الحكم ودرر الكلم : ص ١٩٨ : حرف العين : ح ٥٣٢٨ عن أمير المؤمنين عليه السلام .

(٦) لم نقف على مأخذه .

(٧) الوارد في غرر الحكم : ص ١٣٢ : حرف الحاء : ح ٣٣٩٠ : ((الْحِلْمُ ...)) بدل ((الْحِكْمَةُ)) .

العَقْلُ ، وَيَبْذُوعُ الْفَضْلِ « ^(١) ، وَقَالَ : « الْعَالِمُ يَنْظُرُ بِقَلْبِهِ وَخَاطِرِهِ ^(٢) ،
وَالْجَاهِلُ يَنْظُرُ بِعَيْنَيْهِ وَنَظَرِهِ ^(٣) » .

[بِالْعَقْلِ يَعْرِفُ الْبَيَانَ وَعَلَى الْأَنْبِيَاءِ وَالْأئِمَّةِ الْبَيَانُ]

فَأَمَّا أَنَّ اللَّهَ وَهَبَ لَنَا نُورَ الْعَقْلِ لِمَعْرِفَةِ الْبَيَانِ ، وَبَعَثَ لَنَا سَيِّدَ الرُّسُلِ بِأَفْصَحِ
تَبْيَانٍ ، وَنَصَبَ لَنَا الْأَئِمَّةَ الْمُعْصُومِينَ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَأَوَانٍ ،
وَأَوْجَبَ عَلَيْنَا الْأَخْذَ بِالْيَقِينِ ، وَحَرَّمَ عَلَيْنَا الْاِكْتِفَاءَ بِالظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ ،
قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ رَاوِيًا عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ فِي كُلِّ خَلْفٍ مِنْ أُمَّتِي
عَدْلًا مِنْ أَهْلِ بَيْتِي يَنْفِي عَنْ هَذَا الدِّينِ تَحْرِيفَ الْغَالِيْنَ ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ ،
وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ ، وَإِنَّا نَأْتِمُّكُمْ قَادَتُكُمْ إِلَى اللَّهِ - عَزَّ وَجَلَّ - ؛ فَانْظُرُوا بِمَنْ تَقْتَدُونَ
فِي دِينِكُمْ [وَصَلَاتِكُمْ] » ؛ رَوَاهُ الصَّدُوقُ بِإِسْنَادِهِ عَنِ الصَّادِقِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٤) .

[فِي أَنَّ الْأَرْضَ لَا تَخْلُو مِنْ حِجَّةٍ عَالِمٍ]

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ ^(٥) : « لَا يَخْلُو ^(٦) الْأَرْضُ مِنْ حِجَّةٍ عَالِمٍ ^(٧) يُحْيِي فِيهَا مَا

(١) غُرُّ الْحَكَمِ وَدَرُّ الْكَلِمِ : ص ١٩٧ : حَرْفُ الْعَيْنِ : ح ٥٣١٦ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٢) غُرُّ الْحَكَمِ وَدَرُّ الْكَلِمِ : ص ١٩٠ : حَرْفُ الْعَيْنِ : ح ٥٠٦٦ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٣) غُرُّ الْحَكَمِ وَدَرُّ الْكَلِمِ : ص ١١٩ : حَرْفُ الْعَيْنِ : ح ٢٩٨٧ عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٤) كِهَالِ الدِّينِ وَتَمَامِ النِّعْمَةِ : ص ٢٢١ : بَابُ ٢٢ : ح ٧ .

(٥) فِي بَصَائِرِ الدَّرَجَاتِ : ص ٥٠٧ : بَابُ ١١ : ح ١٧ بِسَنَدِهِ عَنْ مُصَدِّقِ بْنِ صَدَقَةَ وَفِي كِهَالِ الدِّينِ
وَتَمَامِ النِّعْمَةِ : ص ٢٢١ : بَابُ ٢٢ : ح ٤ بِسَنَدِهِ عَنْ مُصَدِّقٍ عَنْ عَمَّارِ السَّابَاطِيِّ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٦) فِي الْبَصَائِرِ : ((لَنْ تَخْلُو)) ، وَفِي كِهَالِ الدِّينِ : ((لَمْ تُخْلُ)) .

(٧) فِي الْبَصَائِرِ : ((لَنْ تَخْلُو)) ، وَفِي كِهَالِ الدِّينِ : ((لَمْ تُخْلُ الْأَرْضُ مِنْذُ كَانَتْ)) .

يُمَيِّنُونَ مِنَ الْحَقِّ ، ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورُهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ ^(١) .

وقال أبو جعفر عليه السلام : « مَا تَرَكَ اللَّهُ الْأَرْضَ بِغَيْرِ عَالِمٍ يُنْقِصُ مَا زَادُوا ، وَيَزِيدُ مَا نَقَّصُوا ؛ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَأَخْتَلَطَتْ عَلَى النَّاسِ أُمُورُهُمْ » ^(٢) .

وقال أبو جعفر عليه السلام : « إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - لَمْ يَدْعِ الْأَرْضَ إِلَّا وَفِيهَا عَالِمٌ يَعْلَمُ الزِّيَادَةَ وَالنُّقْصَانَ ؛ فَإِذَا زَادَ الْمُؤْمِنُونَ شَيْئاً رَدَّهُمْ ، وَإِذَا أَنْقَصُوا شَيْئاً أَكْمَلَهُ لَهُمْ ؛ وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَلْتَبَسَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أُمُورُهُمْ » ^(٣) .

وقال علي عليه السلام على منبر الكوفة ^(٤) : « اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا بَدَّ لَأَرْضِكَ مِنْ حُجَّةٍ بَعْدَ حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ تَهْدِيهِمْ ^(٥) إِلَى دِينِكَ ، وَتُعَلِّمُهُمْ ^(٦) عِلْمَكَ ؛ لئَلَّا تَبْطُلَ حُجَّتُكَ ، وَلَا يَضِلَّ أَتْبَاعُ أَوْلِيَائِكَ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ بِهِ ، إِمَّا ظَاهِرٌ لَيْسَ بِالْمُطَاعِ ، أَوْ مُكْتَمٌ

(١) سورة التوبة : الآية ٣٢ .

(٢) كمال الدين وتمام النعمة : ص ٢٠٤ : باب ٢١ : ح ١٦ بإسناده عن عبد الأعلى بن أعين ورواه في علل الشرائع : ج ١ : ص ٢٠١ : باب ١٥٤ : ح ٣٢ والصفار في بصائر الدرجات : ص ٣٥٢ : باب ١٠ : ح ٨ إلا أن فيها : ((مَا زَادَ النَّاسُ)) بدل ((مَا زَادُوا)) .

(٣) كمال الدين وتمام النعمة : ص ٢٠٤ : باب ٢١ : ح ١٦ بإسناده عن أبي الصَّبَّاح عن أبي عبد الله عليه السلام ، ورواه والصفار في بصائر الدرجات : ص ٣٥٢ : باب ١٠ : ح ٦ بهذا اللفظ عن محمد بن مسلم عليه السلام ، ورُوي بالفاظ قريبة منه يضيق المقام بذكرها .

(٤) كمال الدين : ص ٣٠٢ : باب ٢٦ : ح ١٣ وعنه في البحار : ج ٢٣ : ص ٤٩ : باب ١ : ح ٩٤ عن مسعدة بن صدقة عن الصادق عليه السلام عن آبائه عن علي عليه السلام .

(٥) في كمال الدين والبحار : ((يَهْدِيهِمْ)) .

(٦) في كمال الدين والبحار : ((وَيُعَلِّمُهُمْ)) .

أَوْ مُتَرَقَّبٌ^(١) ، إِنَّ غَابَ عَنِ النَّاسِ شَخْصُهُمْ فِي حَالِ هِدَايَتِهِمْ^(٢) ؛ لَمْ يَغِبْ عَنْهُمْ عِلْمُهُ ، وَآدَابُهُ^(٣) فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ مُثَبَّتَةٌ ؛ فَهُمْ بِهَا عَامِلُونَ .

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خُطْبَةٍ لَهُ أَيْضًا^(٤) : « اللَّهُمَّ إِنَّهُ لَا بُدَّ لَكَ مِنْ حُجَجٍ فِي أَرْضِكَ حُجَّةٌ بَعْدَ حُجَّةٍ عَلَى خَلْقِكَ يَهْدُونَهُمْ إِلَى دِينِكَ ، وَيَعْلَمُونَهُمْ عِلْمَكَ ؛ كَيْلَا يَتَفَرَّقَ أَتْبَاعُ أَوْلِيَائِكَ ، ظَاهِرٍ غَيْرِ مُطَاعٍ ، أَوْ مُكْتَسَمٍ يُتَرَقَّبُ ، إِنَّ غَابَ عَنِ النَّاسِ شَخْصُهُمْ فِي حَالِ هِدَايَتِهِمْ ؛ لَمْ يَغِبْ عَنْهُمْ قَدِيمٌ مَبْنُوثٌ عِلْمِهِمْ ، وَآدَابُهُمْ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ مُثَبَّتَةٌ ؛ فَهُمْ بِهَا عَامِلُونَ » .

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي خُطْبَةٍ أَيْضًا لَهُ^(٥) : « اللَّهُمَّ فَإِنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ لَا يَأْرِزُ كُلُّهُ ، وَلَا تَنْقَطِعُ مَوَادُّهُ^(٦) ؛ وَأَنَّكَ لَا تُحْلِي أَرْضَكَ عَنْ^(٧) حُجَّةٍ لَكَ عَلَى خَلْقِكَ - ظَاهِرٍ لَيْسَ بِالْمُطَاعِ أَوْ خَائِفٍ مَغْمُورٍ - ؛ كَيْلَا تَبْطُلَ حُجَّتُكَ^(٨) ، وَلَا يَضِلَّ أَوْلِيَائُكَ بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ ؛ بَلْ أَيْنَ هُمْ وَكَمْ هُمْ^(٩) ؟ ! ؛ أُولَئِكَ الْأَقْلُونَ عَدَدًا

(١) كَذَا فِي الْبَحَارِ ، وَفِي كِمَالِ الدِّينِ : ((أَوْ مُكْتَسَمٌ مُتَرَقَّبٌ)) .

(٢) كَذَا فِي كِمَالِ الدِّينِ ، وَفِي الْبَحَارِ : ((هَدَيْتَهُمْ)) .

(٣) فِي كِمَالِ الدِّينِ وَالْبَحَارِ : ((فَإِنَّ عِلْمَهُ وَآدَابَهُ)) ، وَفِي نَسْخَةٍ : ((لَمْ يَغِبْ مَبْنُوثٌ عِلْمُهُ)) .

(٤) الْكَافِي : ج ١ : ص ٣٣٩ : بَابُ فِي الْغَيْبَةِ : ح ١٣ بِسَنَدِهِ عَنْ بَعْضِ الْأَصْحَابِ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٥) الْكَافِي : ج ١ : ص ٣٣٥ : بَابُ نَادِرٌ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ : ح ٣ وَص ٣٣٩ : بَابُ فِي الْغَيْبَةِ ح ١٢ بِأَسَانِيدِهِ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَعِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ .

(٦) هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَفِي الْمَخْطُوطِ كُتِبَتْ : ((مُرَادُهُ)) ، وَفِي الْكَافِي : ((وَلَا يَنْقَطِعُ مَوَادُّهُ)) .

(٧) فِي الْكَافِي : ((مِنْ)) .

(٨) فِي الْكَافِي : ((حُجَجُكَ)) .

(٩) لَفْظَةٌ : ((هُمْ)) الثَّانِيَةُ غَيْرُ مَوْجُودَةٍ فِي الْكَافِي .

وَالْأَعْظَمُونَ عِنْدَ اللَّهِ قَدْرًا » .

وقال أبو جعفر عليه السلام ^(١) : « يَا أَبَا حَمَزَةَ ؛ إِنَّ الْأَرْضَ لَنْ تُحْلِلَ إِلَّا وَفِيهَا عَالِمٌ مِنَّا ؛ فَإِنْ زَادَ النَّاسُ ؛ قَالَ : قَدْ زَادُوا ، وَإِنْ نَقَّصُوا ؛ قَالَ : قَدْ نَقَّصُوا ، وَلَنْ يُجْرَجَ اللَّهُ ذَلِكَ الْعَالِمَ حَتَّى يُرَى فِي وُلْدِهِ مَنْ يَعْلَمُ مِثْلَ عِلْمِهِ ؛ أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ » .

[كَلَامُ السَّيِّدِ الْمُرْتَضَى فِي أَنَّ اللَّهَ مَا كَلَّفَ إِلَّا مَا يُمْكِنُ الْوُصُولُ إِلَيْهِ]

وقال سيّدنا المرتضى - طابَ ثراهُ - في " الشّافي " ^(٢) - " في نقض " المغني " - ما لفظه : « قِيلَ لَهُ : مَا كَلَّفَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا مَا أَمَكَنَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ مِنْ شَرِيعَةٍ وَغَيْرِهَا ؛ فَمَا نُقِلَ مِنَ الشَّرِيعَةِ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ نَقْلًا يَقْطَعُ الْعَذْرَ كُلَّفْنَا فِيهِ الرُّجُوعُ إِلَى النَّقْلِ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ نَقْلٌ وَلَا مَا يَقُومُ مَقَامُهُ مِنَ الْحُجَجِ السَّمْعِيَّةِ ؛ إِمَّا لِأَنَّ النَّاسَ عَدَلُوا عَنْ نَقْلِهِ ، أَوْ لِأَنَّهُمْ لَمْ يُحَاطَبُوا بِهِ ؛ وَعَوَّلَ بِهِمْ عَلَى قَوْلِ الْإِمَامِ عليه السلام [القائم] ^(٣) مَقَامَ الرَّسُولِ ﷺ كُلَّفْنَا فِيهِ الرُّجُوعُ إِلَى أَقْوَالِ الْأَئِمَّةِ عليهم السلام الْمُسْتَخْلَفِينَ بَعْدَ الرَّسُولِ ، وَلِهَذَا نَجِدُ الْحُكْمَ فِي جَمِيعِ مَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الْحَوَادِثِ مَوْجُودًا فِيمَا يَنْقُلُهُ الشَّيْعَةُ عَنْ أَئِمَّتِهِمْ عليهم السلام ، وَكُلُّ مَا تَكَلَّفَ فِيهِ خُصُومُنَا الْقِيَاسَ وَالْاجْتِهَادَ وَطَرَقَ الظَّنُّ عِنْدَ الشَّيْعَةِ فِيهِ نَصٌّ إِمَّا مُجْمَلٌ أَوْ مُفَصَّلٌ » .

(١) كمال الدين : ص ٢٢٨ : باب ٢٢ : ح ٢١ وعنه في البحار : ج ٢٣ : ص ٤٩ : باب ١ : ح ٩٤ عن أبي حمزة عنه عليه السلام ، ومثله في دلائل الإمامة : ص ٤٣٤ : ح ٤٠٠ مع اختلاف يسير .

(٢) الشّافي : ج ١ : ص ١٧٢ : قَالَ : ((وَمَنْ اعْتَرَضَ مَذَاهِبَ مُخَالَفِينَ فِي الْفِرْعَ لَمْ يَصِبْ عَلَى عَشْرِهَا أدَلَّةً قَاطِعَةً كَأَدَلَّةِ التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ ؛ بَلْ وَجَدَ الْمُعَوَّلَ فِي جَمِيعِهَا أَوْ أَكْثَرِهَا عَلَى الْاجْتِهَادِ وَالظَّنِّ وَمَا أَشْبَهَهُمَا بِمَا هُوَ خَارِجٌ عَنْ طَرِيقَةِ الْعِلْمِ . فَإِنْ قَالَ : مَا ذَكَرْتُمُوهُ يُوَدِّي إِلَى الْحَيْرَةِ ، وَإِلَى أَنَّ النَّاسَ قَدْ كَلَّفُوا إِصَابَةَ الْحَقِّ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ يَصْلُحُونَ إِلَيْهِ مِنْ جِهَتِهِ . قِيلَ لَهُ (...)) ؛ وَذَكَرَ وَرَدَ فِي الْمَتَنِ .

(٣) ما بين أثبتناه عن الشّافي .

وقال^(١): «وتقدّم أن^(٢) أكثر ما اختلف فيه من الشريعة لولا ما نُقِلَ عن الأئمة من آل الرسول - صلواتُ الله عليه وعليهم - فيه من البيان لِمَا عُرِفَ الحقُّ ، وإنَّ مَنْ عَوَّلَ في الشريعة على الظنِّ فقد حَبَطَ عَمَلُهُ^(٣) ؛ وَضَلَّ عن القصدِ » .

[كَلَامُ الشَّيْخِ الْمَفِيدِ بَأَنَّ الْمَخَالَفَ فِي الْحُكْمِ بِالنَّصِّ قَائِلٌ بِالظَّنِّ]

وقال الشَّيْخُ الْمَفِيدُ - طَابَ ثَرَاهُ - في كتابِ " العيونِ والمَحاسِنِ " ^(٤) في ردِّ أَبِي الْقَاسِمِ الْكَعْبِيِّ - بعدَ كَلَامٍ لَهُ طَوِيلٌ - : « وَاعْلَمْ - رَحِمَكَ اللَّهُ تَعَالَى - أَنَّ الَّذِي يَذْهَبُ إِلَيْهِ هَذَا الرَّجُلُ وَمَنْ شَارَكَهُ فِي خِلَافِنَا فِي الْحُكْمِ بِالنَّصِّ لَيْسَ هُوَ اجْتِهَادٌ فِي الْحَقِيقَةِ ؛ بَلْ هُوَ حَدْسٌ وَتَرْجِيْمٌ ؛ وَظَنٌّ فَاسِدٌ لَا يُنْتِجُ يَقِيْنًا وَلَا يُؤَلِّدُ عِلْمًا وَلَوْ اعْتَرَفْنَا لَهُمْ بِأَنَّهُمْ مُجْتَهِدُونَ لِمَا لَمَنَاهُمْ عَلَى فِعْلِهِمْ ؛ لَكِنَّا نَعْتَقِدُ فِيهِمْ أَنَّهُمْ مُقَصِّرُونَ مُفَرِّطُونَ تَائِهُونَ ضَالُّونَ . وَمَنْ أَطْلَقَ لَفْظَهُ بِالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الاجْتِهَادِ فِي الْأَحْكَامِ ؛ فَإِنَّمَا أَطْلَقَهُ مُجَازًا ؛ لِأَنَّ الْقَوْمَ قَدْ شَهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِهَذِهِ الصِّفَةِ ؛ حَتَّى صَارَتْ كَالْعِلْمِ لَهُمْ ؛ وَإِنْ كَانُوا بِالضُّدِّ مِنْهَا ؛ فَجَرَتْ لَهُمْ مَجْرَى سِمَةِ الْمَهْلَكَةِ بِالْمَفَازَةِ ، وَاللَّدِيغِ بِالسَّلِيمِ ، وَعَيْنِ الشَّمْسِ بِالْجَوْنَةِ ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ ، فَتَأَمَّلْهُ تُرْشِدٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - » .

وقال في جوابِ أَبِي بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيِّ ^(٥) ما لَفْظُهُ : « وَإِنَّمَا تَعَبُّدُكَ [عَلَى مَا

(١) الشَّافِي : ج ١ : ص ١٨٦ :

(٢) فِي الشَّافِي : ((وَإِنْ تَقَدَّمَ)) .

(٣) فِي الشَّافِي : ((حَبَطَ)) بِالْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ دُونَ ((عَمِلَهُ)) ، وَالْخَبَطُ : السَّيْرُ عَلَى غَيْرِ هَدًى)) .

(٤) الْفُصُولُ الْمُخْتَارَةُ مِنَ الْعُيُونِ وَالْمَحَاسِنِ : ص ١٠٦ .

(٥) الْفُصُولُ الْمُخْتَارَةُ مِنَ الْعُيُونِ وَالْمَحَاسِنِ : ص ٨٤ : فِي مَنَازِرَةٍ فِي الْقِيَاسِ وَإِبْطَالِهِ : ←

زعمت بالعمل على غلبة الظن ؛ فلا بد من أن ^(١) يجعل لغلبة الظن سبباً ؛ وإلا لم يحصل ذلك في الظن ولم يكن لغلبته طريق « إلى آخر ما أفاد .

[خاتمة في إيجاب عمل المقيم على الظن]

قُلْتُ : في وصية المفصل بن عمر قال ^(٢) : « سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عليه السلام يَقُولُ : مَنْ شَكَّ أَوْ ظَنَّ فَأَقَامَ عَلَى أَحَدِهِمَا ؛ أَحْبَطَ اللَّهُ عَمَلَهُ ؛ إِنَّ حُجَّةَ اللَّهِ هِيَ الْحُجَّةُ الْوَاضِحَةُ » .

وقال تعالى : ﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ ﴾ ^(٣) .

وقال عليه السلام ^(٤) : « وَهِيَ الَّتِي تَبْلُغُ الْجَاهِلَ ؛ فَيَعْرِفُهَا ^(٥) بِجَهْلِهِ كَمَا تَبْلُغُ الْعَالَمَ فَيَعْرِفُهَا ^(٦) بِعِلْمِهِ » .

← ((فقال أبو بكر بن الباقلاني : لسنا نقول هذه العلامات مقطوع بها ، ولا معلومة فنذكر طريق استخراجها ، ولكن الذي أذهب إليه . وهو مذهب هذا الشيخ ؛ وأوماً إلى الأول . القول بغلبة الظن في ذلك ؛ فما غلب في ظني عملت عليه ؛ وجعلته سمة وعلامة ؛ وإن غلب في ظن غيري سواء وعمل عليه أصاب ولم يخطئ ، وكل مجتهد مصيب فهل معك شيء على هذا المذهب ؟ فقلت [أي المفيد] : هذا أضعف من جميع ما سلف وأوهن ؛ وذلك أنه إذا لم يكن لله تعالى دليل على المعنى ولا السمة ...)) إلى آخره كما أورده المصنف في المتن .

(١) في الفصول : ((فلا بد أن)) .

(٢) الكافي : ج ٤ : ص ٤٠٠ : باب الشك : ح ٨

(٣) سورة الأنعام : الآية ١٤٩ .

(٤) رواه الصدوق في علل الشرائع : ج ١ : ص ٢٤٠ : باب ١٧٤ : ح ٢ وعيون الأخبار : ج ٢ : ص ٢٦٤ : باب ٥٩ : ١ بسنده عن محمد بن سنان الرضا عليه السلام .

(٥) في العلل والعيون : ((فَيَعْلَمُهَا)) .

(٦) في العلل والعيون : ((فَيَعْلَمُهَا)) .

[تاريخُ فراغِ التَّأليفِ]

وكانَ الفراغُ من هذه الرِّسالةِ عصرَ الأربَعاءِ من شهرِ صفرَ من السَّنةِ التَّاسعةِ من العشرِ الثَّالثِ من المِئةِ الثَّالثةِ من الألفِ الثَّاني من الهجرةِ على يدِ مؤلِّفِها أبي أحمدَ مُحَمَّدِ بنِ عبدِ النَّبِيِّ بنِ عبدِ الصَّانعِ النَّيسَابُورِيِّ بمقابرِ قريشٍ من أرضِ بغدادَ ، حامداً مصلِّياً مستغفراً .

[تاريخُ فراغِ التَّحقيقِ]

وقعَ الفراغُ من تحقيقِ هذه الرِّسالةِ " واضحِ التَّبيانِ " في صبيحةِ يومِ الخُميسِ الثَّاني والعشرين من شهرِ شعبانَ من سنةِ إحدى وأربعينَ وأربعِ مئةٍ وألفٍ (١٤٤١ / ٨ / ٢٢) من الهجرةِ النَّبويَّةِ صلواتُ الله على مهاجرِها وآلِه بكرةً وعشيَّةَ بيدِ أبي الحسنِ عليِّ بنِ جعفرِ بنِ مكيِّ آلِ جَسَّاسٍ ؛ مستغفراً لربِّه من ذنوبِه ؛ راجياً منه الخاتمةَ السَّويَّةَ .

المحتويات

العنوان	الصفحة
- معلومات عن الرسالة	٣
- صور من النسخ الخطية	٤
- تمهيد	٥
- في المراتب التي تتعلق بالأحكام الشرعية والفعلية	٥
- أثر الاحتمال الإمكانى وتعلق التكليف بالواقع الإمكانى	٦
- توسع المجتهدين في الموضوع وتضييق الأحكام والبيان	٦
- فرق الأئمة من حيث القول بإصابة الواقع	٧
- ما يترتب على إلغاء إصابة الواقع والجزم	٧
- في منزلة العلم والعقل	٨
- بالعقل يعرف البيان وعلى الأنبياء والأئمة التبيان	٩
- في أن الأرض لا تخلو من حجة عالم	٩
- كلام المرتضى في أن الله ما كلف إلا ما أمكن إليه الوصول	١٢
- كلام المفيد في أن المخالف للحكم بالنص قائل بالظن	١٣
- خاتمة في إحباط عمل المقيم على الظن	١٤
- تاريخ فراغ التأليف	١٥
- تاريخ فراغ التحقيق	١٥
* المحتويات	١٧

